حول قضية الاحزاب

التجربة الحزبية الثلاثية والدستور الدائم

بقلم الدكتور
بطرس بطرس غالى

فى القرار التاريخى الذى أعلنه الرئيس السادات فى ١١ نوفمبر بتحويل المنابر الى ثلاثة احزاب ، أعلن الرئيس أن ذلك يتطلب مراجعة النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى ، كما انه سيتطلب انشاء لجنة مركزية موسعة تصبح بمثابة المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى مهمتها الاساسية المحافظة على صيغة تحالف قوى الشعب ، وستتضمن كل أعضاء مجلس الشعب من أعضاء الاحزاب الثلاثة ومن المستقلين ، وهيئات ومكاتب المنظمات الجماهيرية كالنقابات المهنية والعمالية والتعاونيات الزراعية والغرف التجارية .

ودور اللجنة المركزية الموسعة وعلاقتها بالاحزاب الثلاثة يثير التساؤلات وتتعلق المجموعة الاولى من هذه التساؤلات بتشكيل هذه اللجنة المركزية الموسعة : هل ستتكون من اعضائها الذين تم انتخابهم فى العام الماضى ويضاف اليهم أعضاء مجلس الشعب وممثلو المنظمات الجماهيرية ، أم سقطت عضوية أعضاء اللجنة المركزية بسبب ظهور الاحزاب السياسية الثلاثة ؟ ثم هل تكون عضوية اللجنة المركزية مفتوحة لجميع اعضاء مجلس الشعب ، أم مجموعات من اعضاء مجلس الشعب ترشحها الاحزاب الثلاثة ؟ .

واذا كان من السهل على الاحزاب الثلاثة ان ترشح مجموعات منها ، فالامر اصعب بالنسبة للمستقلين : فمن هو الذى سينظم بأسمائهم وكيف سيتم اختيارهم ، لاسيما أنه ليس بينهم اى ايديولوجية مشتركة ، اللهم الا رفض انضمامهم الى المنابر الثلاثة التى تحولت اليوم الى احزاب ؟ ثم كيف يتم اختيار ممثلى المنظمات الجماهيرية كالنقابات المهنية والعمالية والغرف التجارية ، وكم سيكون عددهم ، لكى توازن مجموعة أعضاء مجلس الشعب ، حتى لا تنقلب اللجنة المركزية الموسعة الى صورة موسعة من مجلس الشعب ؟ .

وتتعلق المجموعة الثانية من التساؤلات بصلاحيات اللجنة المركزية الموسعة واختصاصاتها . وقد أشار الرئيس السادات الى بعض هذه الاختصاصات حينما ذكر الدفاع عن صيغة التحالف والرقابة على الموارد المالية للاحزاب السياسية ، والاشراف على المنظمات السياسية ، كمنظمة الشباب من مرحلة الطلائع الى مرحلة الانضمام الى الاحزاب والمشاركة فى ملكية الصحف . واذا كانت بعض هذه الصلاحيات قد لا تثير بعض الصعوبات فان الرقابة على الاحزاب لن تكون سهلة : فهناك رقابة ايديولوجية للتأكد من ان الاحزاب لم تنحرف عن المبادىء الثلاثة [الوحدة الوطنية ، الحل الاشتراكى ، السلام الاجتماعى] وهناك رقابة مالية لمعرفة الموارد المالية للاحزاب وهناك رقابة سياسية خاصة بالنشاط اليومى للاحزاب — كيف ستتم هذه الرقابة ، لاسيما وأن الاتحاد الاشتراكى مطالب بان يرفع يده عن الاحزاب ؟ هل ستكون هذه الرقابة فى صورة ضغط أدبى تمارسه اللجنة المركزية الموسعة على الاحزاب يصدر فى شكل توصيات غير ملزمة على غرار توصيات الجمعية العامة للامم المتحدة ؟ واذا أمعن حزب من الاحزاب فى تجاهل تلك التوصيات ، هل تستطيع اللجنة المركزية الموسعة ان تصدر قرارا بحل الحزب ؟ واذا كان للجنة المركزية الحق فى اصدار قرار بحل الحزب او اعتباره غير مشروع ، فهل من حق اللجنة المركزية الموسعة اصدار قرار بقيام حزب جديد يعلن تمسكه بالمبادىء الثلاثة ؟ واذا افترضنا أنه من اختصاص اللجنة المركزية الموسعة اصدار القرار بالسماح بقيام احزاب جديدة ، فما هو العدد الاقصى المسموح به لاقامة هذه الاحزاب ، لانه عندما فتح الباب على مصراعيه لتجربة المنابر ، قدمت طلبات لانشاء ٣١ منبرا ؟ .

هذه هى التساؤلات ، ويجب الاهتمام بها لو أردنا أن نعطى للجنة المركزية الموسعة صلاحيات واختصاصات تستطيع بمقتضاها أن تحمى صيغة التحالف وتحمى الديمقراطية الاشتراكية فى مصر من الانحرافات الرأسمالية أو الرجعية أو اليسارية المتطرفة.